الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

حاضنة الأعمال

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شهـــادة مشـــاركة

يشهد البروفيسور بلعجوز حسين عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة والدكتور مير أحمد مدير حاضنة أعمال جامعة المسيلة، بأن: د. بركاتي حسين جامعة المسيلة قد شارك في فعاليات المؤتمر الدولي الافتراضي حول:" دور المؤسسات الناشئة startups في تحقيق الإقلاع الاقتصادي الجزائري المنشود" يوم الأربعاء: 08 جويلية 2020 باستخدام تطبيق Click Meeting بمداخلة موسومة بـ: دور الوكالة الوطنية للتشغيل في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عميد الكلية

عميد كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مدير الحاضنة

مدير حاضنة الأعمال بجامعة محمد بوضياف-المسيلة

الدكتور: مير أحمد

رئيس المؤتمر

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المؤتمر الدولي الافتراضي حول:

دور المؤسسات الناشئة startups في تحقيق الاقلاع الاقتصادي الجزائري المنشود

المؤتمر الدولي الافتراضي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة حول:

"دور المؤسسات الناشئة Startups في تحقيق الإقلاع الاقتصادي الجزائري المنشود"

وذلك يوم الأربعاء: 08 جويلية 2020

باستخدام تطبيق Click Meeting

استمارة معلومات الخاصة بالباحث الأول:

الاسم واللقب:	**حسين بركاتي**
الدرجة العلمية	**أستاذ محاضر-أ-**
تخصص	**علوم تسيير**
المؤسسة الجامعية	**كلية علوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر**
الهاتـــف:	**0667414311**
البريد الالكتروني:	**hocine.barkati@univ-msila.dz**
محور المداخلة:	**آليات تمويل المؤسسات الناشئة في ظل الأزمات (جائحة كورونا المستجد مثالا).**
عنوان المداخلة	**دور الوكالة الوطنية للتشغيل في تمويل مشاريع المقاولاتية –دراسة حالة ولاية مسيلة-**

استمارة معلومات الخاصة بالباحث الثاني:

الاسم واللقب:	**ياسين عطاالله**
الدرجة العلمية	**أستاذ محاضر – ب-**
تخصص	**علوم تجارية**
المؤسسة الجامعية	**كلية علوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر**
الهاتـــف:	**0657282818**
البريد الالكتروني:	**yacine.attallah@univ-msila.dz**
محور المداخلة:	**آليات تمويل المؤسسات الناشئة في ظل الأزمات (جائحة كورونا المستجد مثالا).**
عنوان المداخلة	**دور الوكالة الوطنية للتشغيل في تمويل مشاريع المقاولاتية –دراسة حالة ولاية مسيلة-**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الوكالات الوطنية للتشغيل وتقييم نتائجها في تسهيل عملية استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى معرفة واقع هذه المؤسسات في النسيج الاقتصادي للجزائر وإظهار مساهمة هذا القطاع في تمويل التنمية المحلية .

ومن خلال الدراسة الميدانية على مستوى وكالة دعم وتشغيل الشباب فرع ولاية مسيلة وبالاعتماد على المقابلة وتحليل مختلف معطيات الوثائق الرسمية المقدمة من قبل الوكالة، توصلنا إلى أن الوكالة تقدم تسهيلات لذوي المشاريع تتمثل في التمويل والامتيازات الجبائية، كما حققت تطور مستمر في تمويل مشروعاتها التنموية في مختلف القطاعات والتي بدورها ساهمت بنتائج مرضية في تمويل المحلي للتنمية المحلية من خلال توفير مناصب الشغل وتعبئة المدخرات وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل المحلي، التنمية المحلية، الجزائر، ولاية مسيلة.

Abstract:

The aim of this study is to highlight the importance of national agencies and evaluate their results in facilitating the emergence process of small and medium enterprises, In addition to knowing the reality of these institutions in the economic fabric of Algeria And the attention given to it in the light of its dependence on the market economy, and to show the contribution of this sector to local development.

Through the field study at the level of the Agency for Youth Employment Support in the province of M'sila, based on the interview and analysis of the various official data provided by the Agency , We have concluded that the Agency provides facilities for people with projects in finance and tax benefits , It has also achieved continuous development in the number of small and medium enterprises and in various sectors, which have contributed to satisfactory results in supporting local development through providing jobs, mobilizing savings and diversifying economic activities.

Key words: National Agencies, the Small and medium enterprises, small and medium-sized enterprises, Local Development, Algeria, wilaya of M'sila.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار المحلي أحد أهم المحركات التنمية واحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني، لذلك أولت الجزائر بإحداث آليات دعم لتسهيل استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف ربوع الوطن نظرا للمكانة التي تكتسيها في دفع وتيرة عجلة التنمية المحلية وتنويع الاقتصاد والتخفيف من التبعية للمحروقات، ومن بين هذه الآليات نجد وكالة دعم التشغيل والتي تقوم بتمويل المشاريع المحلية ومساعدتها إلى أن تصبح مؤسسة ريادية في مجال نشاطها.

ومن خلال هذا البحث تطرقنا إلى دراسة الوكالة الوطنية للتشغيل– فرع مسيلة–، لإبراز الدور الذي تلعبه الوكالة في تسهيل عملية استحداث مشاريع التنمية المحلية من خلال أشكال الدعم المالي، ليصبح فاعل حقيقي لتمويل المحلي وعون لخدمة التنمية المحلية في المجتمع، بالإضافة إلى عرض مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاءها في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على المستوى المحلي، وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية للتنمية المحلية.

ومن أجل ذلك يمكن طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى تسهم الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب بولاية المسيلة في إنشاء وتمويل مشاريع المقاولاتية؟

لهذا تبرز أهمية موضوع البحث في الدور الذي تحظى به الوكالة الوطنية للتشغيل بولاية مسيلة ومدى مساهمتها في تسهيل استحداث مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تحفيز النمو والتنمية المحلية وتسريعها من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد والإمكانات الهائلة التي تزخر بها الولاية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، قمنا بإبراز **الجهود المستمرة في خلق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، بالإضافة إلى **التعرف على حصيلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسيلة عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل**، والتطرق إلى **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة بدعم من الوكالة الوطنية للتشغيل في التنمية المحلية لولاية المسيلة**، عبر المحاور التالي:

المحور الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: نظرا للظروف الاقتصادية الحالية انتشرت وتوسعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصبحت تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية وساهمت في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر: ترتكز الكثير من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير مختلفة، كمية كعدد العمال ورقم الأعمال، ونوعية كدرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم، ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد لأخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها ولتباين المؤشرات الاقتصادية، لذا فإنه من الضروري تكيف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك البلد[1].

أما تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مر بعدة مراحل ذلك استجابة للمتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني، ولقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر القوانين التوجيهية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلة آخرها قانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قام بتعريفها وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة

لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، فحسب المادة الخامسة أشار إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي[2]:

- ✓ تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- ✓ لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصتها السنوية خمسمائة (1) مليار دينار جزائري؛
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية.

هذا وقد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة في كل من المواد التالية[3]:

المادة الثامنة: " تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين (400) مليون دينار جزائري إلى (4) ملايير دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (200) مليون دينار جزائري الى مليار دينار جزائري ".

المادة التاسعة: " تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (400) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (200) مليون دينار جزائري ".

المادة العاشرة: " تعرف المؤسسات المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (40) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (20) ملايين دينار جزائري ".

الجدول رقم (01): تعريف المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	مجموع الميزانية(مليون دينار)
المؤسسات المصغرة	1–9	أقل من 40	أقل من 20
المؤسسات الصغيرة	10–49	من 40 إلى أقل من 400	من 20 إلى أقل من 200
المؤسسات المتوسطة	50–250	400 إلى أقل من 4000	200 إلى أقل من 1000

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة حاسمة وفعالة لتنويع الاقتصادي وذلك لمساهمتها في تحقيق نسبة عالية من النمو وامتصاص البطالة وتجريد عجلة الاقتصاد، إذ تعد المحرك القاعدي للاقتصاد خاصة ونحن في زمن العولمة والمنافسة الاقتصادية والتحضير للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة "OMC". الأمر الذي يحتم تأهيل وتطوير هذه المؤسسات ونقلها في حالة التقليد إلى حالة الاحتراف، وهذا ما أشار إليه نص المادة 15 من القانون التوجيهيي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جاء فيها" تهدف تدابير المساعدة والدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون إلى[4]:

- ✓ نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛
- ✓ العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيا الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تسهيل حصول على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- ✓ تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات؛
- ✓ تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

2- تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يبدوا جليا تزايد اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالنظر لعدد التشريعات التي وضعتها لتسهيل عملية إنشاءها وترقيتها وتطويرها نظرا للدور الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام، عرفت تطور ملحوض في عددها نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة وهيئاتها وهياكلها بمنحها جملة من التحفيزات الجبائية والجمركية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2016.

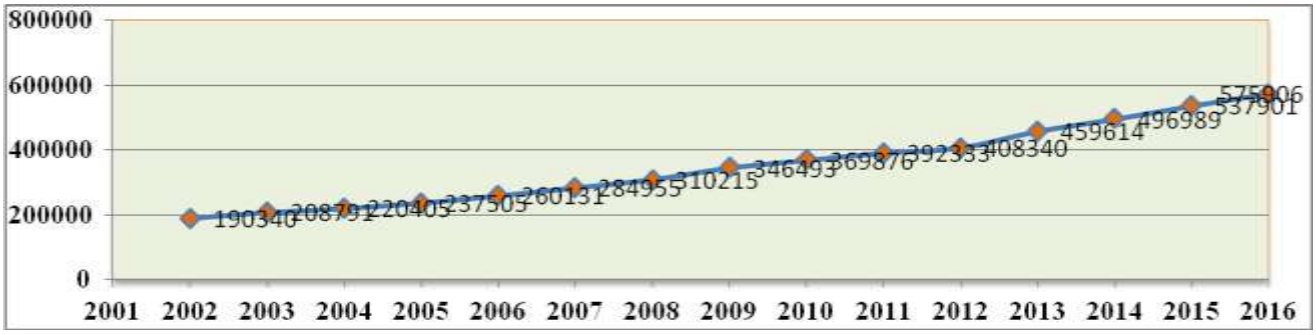

Source : réalisé à partir des bulletins d'informations statistiques de la PME

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية قد عرفت تطور مستمر للفترة 2000–2016 ليصل تعدادها نهاية سنة 2016 إلى ما يقارب 1022621 مؤسسة بنسبة 97%. ولتعرف المؤسسات للمشاريع المصغرة جدا نموا متسارع وهيمنتها على النسيج الاقتصادي بنسبة 97.12%، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.57 % ثم المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.31 %. هذا الأمر أدى إلى سيطرة القطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع حسب الجانب القانوني حيث قدر عدد مشاريع القطاع العام بـ 390 مشروع وبنسبة 0.04% مقابل 102231 للقطاع الخاص أين تم توزيع هذه الأخيرة بنسبة 57% للأشخاص المعنوية، والباقي مكون من الأشخاص الطبيعيين بنسبة 43.65% تمثلت منها 21 % مؤسسة من المهن الحرة و23% مؤسسة من الأنشطة الحرفية. أين تم توزيعها على المناطق بنسبة 69.56 % مشروع في شمال، تليها منطقة الهضاب بنسبة 21.83 %، ثم منطقة الصحراء بدرجة أقل قدرت بنسبة 8.61% مشروع للمؤسسات خاصة [5].

الجدول رقم(02): توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب قطاع النشاط سنة 2016.

قطاعات النشاط	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع	%
الخدمات	302564	81	302645	52.52
البناء والاشغال العمومية	174848	28	174876	30.34
الصناعات التحويلية	89597	97	89694	15.56
الفلاحة	6130	181	6311	1.10
الطاقة والتعدين	2767	3	2770	0.48
المجموع	575906	390	576296	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 30، 2017، ص7–10.

كما تبين خلال سنة 2016 هيمنة قطاع الخدمات على باقي القطاعات بنسبة 52.52% يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 30.34%، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 15.56%، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 1.10 %، وقطاع الهيدروكاربونات والطاقة والتعدين بنسب شبه ثابتة، ليتبين في الأخير بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي ذات طابع خدمي أكثر منه انتاجي أو صناعي، أي أن معظم هذه المؤسسة لا تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني، مما يستوجب إعادة النظر في طريقة توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الاقتصادية، استنادا إلى الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبما يسمح بخلق الثروة وتثمينها مستقبلا.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني: بالنظر إلى للأرقام والمعطيات الخاصة هذه المؤسسات، يتضح لنا أهميتها البارزة في الدور الذي تلعبه في عملية النهوض الاقتصادي البلاد من خلال تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات وتشغيلها عددا متنوعا من الأيدي العاملة، وإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي وتحسين التجارة الخارجية.

3-1- أهميتها في تشغيل القوى العاطلة عن العمل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[6] ، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 0202 371عاملا• في الجزائر أي ما نسبته 59% من عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى، والجدول التالي يوضح تطور عدد العمالة المشتغلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (03): تطور العمالة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010-2016.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
م .خاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	23272932	2327292
م .عمومية	48656	48086	47375	48256	46567	43727	43727
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2370120	2371020

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 28، 2015، ص 35.

يتضح من خلال معطيات الجدول أن زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكن بالنظر إلى مكونات القطاع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع الخاص لها أكبر نسبة مساهمة تقدر بـ 98,16%، ومن ثم الصناعات التقليدية 58,75% ومن ثم المؤسسات العامة 39,40%، أما المؤسسات العمومية فهي في تناقص مستمر، ومساهمتها ضئيلة جدا قدرت بـ 1,84% فقط وهذا راجع إلى توجه الدولة إلى الخوصصة وتفعيل القطاع الخاص.

3-2- أهميتها في زيادة الصادرات: قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة سواء بالتقليل

• يضم هذا العدد بالإضافة إلى الأجراء، أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) وأرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة والحرفيين,

من الاستيراد أو تشجيع الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات، خاصة وأنها تمثل حوالي99% من مجموع المؤسسات في الجزائر، والجدول الموالي يبين أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014–2015:

الجدول رقم (04): أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2009–2016.

القيمة : مليون دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
م.الصغيرة المتوسطة	805.45	1 223	1 771	1 922	1 772	2 623	1 916	739.6
المجموع	1 066	1 526	2 062	2 187	2 014	2 810	2 063	818

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 26، 2014، ص50.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الصادرات خارج المحروقات كانت في تزايد بنسب متفاوتة من الفترة 2009 الى 2014 لتعرف بد ذلك انخفضت بشكل ملحوظ 2810 مليون دولار سنة 2014 إلى 2063 مليون دولار سنة 2015 لتعرف انخفاض حاد سنة 2016 لتبلغ 818 مليون دولار بسبب الأزمة التي شهدتها الأسواق العالمية للانخفاض الحاد لأسعار النفط والتي اثر على الاقتصاد الوطني، حيث نجد أن الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت والنشادر المنزوعة الماء لكل من سنة 2014 و2015 بالرغم من انخفاضهما، حيث بلغ سنة 2015 على التوالي 28,51%، 24,35% أما المنتجات الأخرى والتي في الغالب هي موسمية كالتمر الذي بلغ نسبة ضئيلة جدا بـ 1.21% وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بحجم الصحراء الجزائرية، ويأتي كذلك المياه بما فيها المعدنية بنسبة ضئيلة قدرت بـ 0.48%، والملاحظ من الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا زالت تفتقد الميزة التنافسية واقتحام الأسواق العالمية بسبب حداثتها ونقص الخبرة في مجال التصدير. وإن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية فقط.

أما الدول المتعامل معها في إطار التصدير فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا وبين 40%–46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا، وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا و إلى 50% في الصين، وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

2-4 أهميتها في خلق القيمة المضافة: تعتبر عملية تشكيل القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية والإبداعية كذلك، ولا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام) تلعب دورا كبيرا في هذه العملية، ويمكن توضيح مساهمتها في خلق القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الشكل رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الجزائري للفترة 2009-2013.

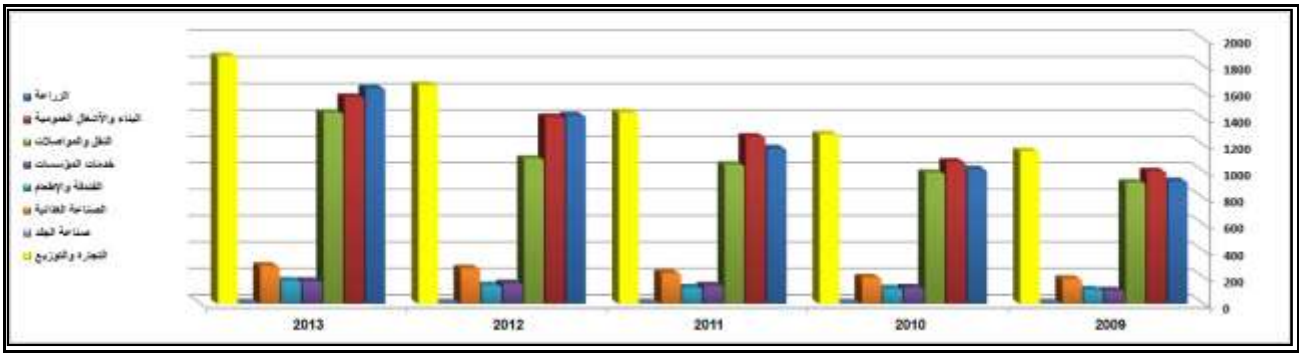

المصدر :النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يبين لنا الجدول السابق تنوع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في خلق القيمة المضافة أين نجد سيطرة القطاع الخاص تمثل نسبة تفوق 80% في كل السنوات في قطاعات التجارة وصناعة الجلد، الصناعة الغذائية، والفندقة والإطعام، أما قطاعات البناء والأشغال العمومية، خدمة المؤسسات والنقل والمواصلات، فنسبة القطاع الخاص لا فنسبها قليلة إلا أنه يبقى الأكثر مساهمة فيها.

بينما القطاع العام فلا يساهم بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص فهو لا يتعدى نسبة 25 % في جميع فرع النشاط ومن خلال الجدول نلاحظ أن القطاع العام يساهم في قطاع والنقل والمواصلات بنسبة لا بأس بها مقارنة بالقطاعات الأخرى

المحور الثاني: حصيلة تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسيلة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: عمدت الحكومة على توفير العديد من برامج الدعم المالي والفني للقضاء على الصعوبات التمويلية والرفع من قدرة هذه المؤسسات على المنافسة والاستمرار والمساهمة في التنمية المحلية، ومن بين هذي البرامج الوكالة الوطنية لدعم الشباب، سنحاول تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المؤشرات وأهمها حصيلة نشاط الوكالة في تمويل هذه المؤسسات.

1. تقديم الوكالة المحلية لدعم وتشغيل بالمسيلة: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وقد عرف هذا الجهاز العديد

من المراسيم والقوانين التي تحدد شروط التأهيل ومستويات الدعم المالي وكذا الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، كالمرسوم التنفيذي رقم 96/297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والذي ألغاه المرسوم التنفيذي رقم 03/290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، والذي بدوره عدل وتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011 والمتعلق بتحديد مستوى الإعانات المالية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع.

أين تم تعميم تواجد فروع للوكالة عبر جميع ولايات الوطن وكذا إنشاء ملحقات بمختلف الدوائر والبلديات، حيث تم إنشاء الفرع الخاص بولاية المسيلة إبتداءاً من شهر فيفري 1998 وفتح ثلاث ملحقات بكل من (المسيلة– بوسعادة– مقرة) ابتداء من سنة 2009 .

1.1. مهام و أهداف الوكالة: تقوم الوكالة بجملة من المهام والأهداف من أهمها:[7]

✓ **المهام :**

- تقديم الدعم، المشورة والمرافقة للشباب حاملي المشاريع؛
- وضع تحت تصرف الشباب حاملي المشاريع كل المعلومات الاقتصادية، التقنية، القانونية والتنظيمية المتعلقة بمشاريعهم؛
- إنشاء بنك للمشاريع (إنجاز بطاقات فنية لمختلف المشاريع)؛
- تطوير علاقات مع مختلف شركاء الجهاز (الضرائب، البنوك...إلخ)؛
- تطوير شراكة مع مختلف القطاعات لتحديد مختلف فرص الاستثمار؛
- ضمان تكوين للشباب حاملي المشاريع؛
- تشجيع كل أشكال الإجراءات والتدابير التي من شانها تعزيز إنشاء أنشطة مقاولاتية.

✓ **الأهداف :**

- ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة
- خلق النشاط و الثروة
- خلق فرص عمل دائمة
- ضمان ديمومة المشاريع المنشاة في إطار الجهاز
- تطوير الروح المقاولاتية

1.2. مسار دراسة المشاريع في الوكالة: يتم تمويل المشروع عبر الوكالة بعد المرور بجملة من الخطوات تتمثل في ما يلي:

✓ **الخطوة الأولى: المحادثات الجماعية (التوجيه):** وفيها يتم لقاء الشباب الذين يملكون روح المقاولاتية، من خلال جلسة مع مستشار الوكالة لتزويدهم بمعلومات حول مهام الوكالة وكذا توضيح بعض الخطوات إنشاء المشاريع المتبعة في إطار الوكالة بالإضافة إلى محتوى الملف التسجيل و كيفية إيداع ملفاتهم.

✓ **الخطوة الثانية: إعداد الملف الأولي لصاحب المشروع:** يتضمن ملف التسجيل ما يلي :

1. شهادتان أصليتان للميلاد رقم (12)
2. شهادة الإقامة
3. شهادة عدم الإخضاع للضريبة(Extrait de Role).
4. شهادة الخبرة العلمية أو شهادة فلاح أو شهادة مدرسية وذلك حسب النشاط المختار.
5. طلب خطي موجه لمدير فرع الوكالة(يوضح طبيعة النشاط ومكانه).
6. شهادة إعفاء من الخدمة الوطنية إذا كان سن الشاب يتراوح ما بين19−20سنة.
7. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد(المبلغ خارج الرسم)
8. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد(مبلغ التأمين بكل الرسوم)

✓ **الخطوة الثالثة: مراجعة الملفات:** تقوم الوكالة بمراجعة الملفات المدفوعة من حيث مدى مطابقتها مع الشروط الموضوعة والتأكد من أن هذا الشاب الذي يبحث عن المقاولاتية وذلك من خلال حصول الوكالة على شهادة عدم الانتماء(من طرف الصندوق للضمان الاجتماعي للإجراء CNAS أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS).

✓ **الخطوة الرابعة: تقييم الملف**

1: المحادثة الفردية: فيها يتم مناقشة أصحاب الملفات بشكل فردي مع الإدارة للتأكد من مهارات الشاب وتحضيره نفسيا للقاء لجنة المناقشة من حيث إعطائه معلومات عن اللجنة وكيفية المناقشة والأسئلة المتوقعة طرحها عليه.

2: اللجنة المحلية والمالية.: أسست هذه اللجنة من طرف الوالي لاتخاذ قرار موافقة أو رفض أو تأجيل(إعادة النظر)الملفات.

✓ **الخطوة الخامسة: التكوين القانوني للمؤسسة:** بعد موافقة اللجنة تقوم الوكالة بتكوين المؤسسة قانونيا من خلال حصول الشاب على سجل تجاري، أو بطاقة حرفي، أو بطاقة فلاح وذلك حسب طبيعة النشاط الممارس بالإضافة إلى حصوله على البطاقة الجبائية.

✓ **الخطوة السادسة: فتح حساب بنكي:** يتم تحويل الملف إلى البنك بعد الاشتراك في صندوق ضمان القروض وذلك للحصول على موافقة مبدئية من طرف البنك لمنح القروض.بعده يتم فتح حساب بنكي للشاب لإيداع مساهمته

الشخصية كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية تقدم الوكالة للشاب كل من الاعتماد، شهادة الانخراط في صندوق الضمان ودفتر الشروط، وفي نفس الوقت يتم إيداع نسبة مساهمتها في الحساب البنكي للشاب.

وكمرحلة أخيرة ينقل الملف(الاعتماد شهادة الانخراط في صندوق الضمان، دفتر الشروط)إلى البنك لتودع هي الأخرى نسبة مساهمتها في الحساب.ثم يخضع الشاب لتكوين في مجال نشاط مشروعه وتختلف المدة من نشاط .

والشكل أدناه يوضح مسار المرافقة والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوكالة المحلية بولاية المسيلة.

الشكل رقم (03): مراحل المرافقة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

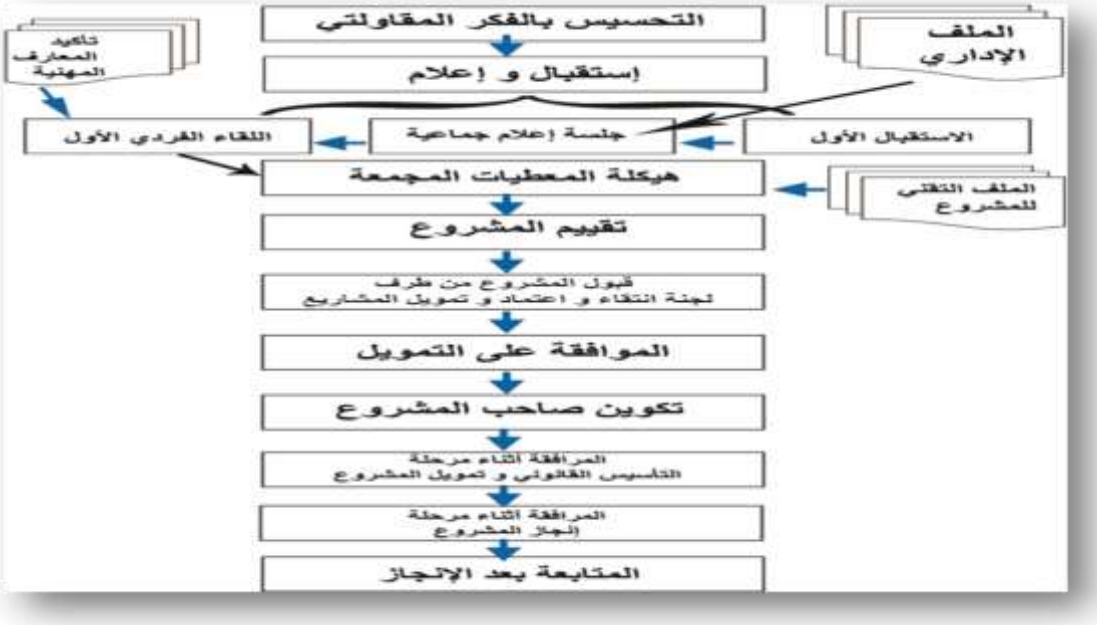

2. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة للفترة (2010–2016): ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ولاية المسيلة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية نشاطها من خلال تمويل العديد من المشاريع في مختلف قطاعات النشاط والجدول الموالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة:

الجدول رقم (05): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة للفترة 2010–2016

السنوات	الحصيلة الولائية لعدد المؤسسات ص و م	النسبة %
2010	401	9.04
2011	719	16.23
2012	1360	30.67
2013	623	14.05

2014	642	14.47
2015	443	9.99
2016	274	5.54
المجموع	**4434**	**100**

المصدر :إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المسيلة

ويمكن توضيح هذه البيانات بشكل أفضل مما يعطي صورة على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق الوكالة من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة (2010-2016)

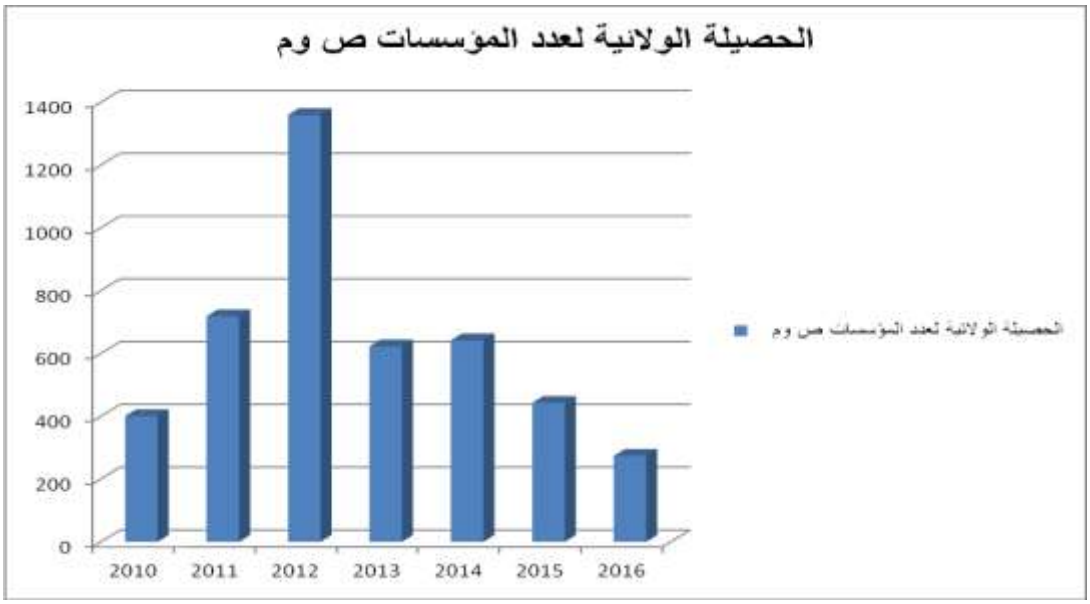

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة كان متزايدا حيث كانت في سنة2010 ضعيفة، فقد قدرت بحوالي401 مؤسسة، وهذا راجع إلى عدم وعي المواطنين بالخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى الولاية، أما في سنة2011 فنلاحظ ارتفاع محسوس بأكثر حيث وصلت عدد المؤسسات إلى 719، ثم بقيت في تزايد من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت سنة 2012 إلى 1360مؤسسة ;وهي اعلى قيمة مسجلة لنشاط الوكالة وتعود هذه الزيادة المطردة في هذه السنة الى الاحداث التي شهدتها البلاد بداية من سنة 2008 مع ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية مع التعديلات التي تقوم بها الحكومة من اجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بإلغاء معدلات الفائدة، ثم بدأت في التراجع لتصل سنة 2016 الى 274 مؤسسة ويرجع سبب ذلك الى الأزمة المالية بسبب تراجع أسعار المحروقات.

3. حجم التمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية بالمسيلة للمؤسسات الممولة : في ما يلي نوضح حجم التمويل الذي استفادت منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية المسيلة والجدول الموالي يوضح حجم التمويل التي استفادت منه هذه الأخيرة .

الجدول رقم (06): حصيلة تمويل المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة (2010–2016)

السنوات	حجم التمويل (مليار دج)	نصيب الإناث	نصيب الذكور
2010	1300202,85275	74922,084	1225280.769
2011	2349490,79425	123988,729625	2225502.065
2012	4698747,15745703	254966,79290625	4443780.365
2013	2422749,30616406	125065,56084375	2297683.745
2014	2433705,45428906	150206,61864843	2283498.836
2015	1857209,4050625	143746,5234375	1713462.822
2016	1278786.084375	80524.41575	119831.6686

المصدر : الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة بالمسيلة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الملحوظ في حجم التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة بولاية المسيلة ،حيث شهدت تزايدا ابتداء من سنة 2010 الى غاية سنة 2012 حيث بلغ حجم التمويل لهذه المؤسسات سنة 2010 بـ 1300202,85275مليار د.ج ليصل سنة 2012 إلى 4698747,15745703 مليار دج أي بزيادة تقدر بحوالي 261 بالمئة، ليعرف هذا التمويل تراجعا محسوسا بداية من سنة 2013 ليصل إلى ادني مستوياته سنة 2016 بقيمة 1278786 مليار دج ويعود سبب ذلك إلى تراجع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة الأزمة الحاصلة بسبب تراجع أسعار المحروقات .

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة بدعم من الوكالة الوطنية للتشغيل في التنمية المحلية لولاية المسيلة: ساهم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بولاية المسيلة على التنمية المحلية من خلال مجموعة من المؤشرات منها توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط و كذا عدد المناصب المستحدثة ضمن هذا الإطار.

1.عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: نتيجة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بولاية المسيلة تم استحداث مناصب عمل لمختلف شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي واعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة للفترة الممتدة من 2010 الى 2016 كما يلي:

الجدول (07) :عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

السنوات	عدد مناصب الشغل	النسبة	عدد المؤسسات ذكور	النسبة	عدد المؤسسات إناث	النسبة	المجموع
2010	996	13.90	370	92.26	31	7.74	401
2011	1379	19.24	688	95.68	31	4.32	719
2012	1617	22.57	1283	94.33	77	5.67	1360
2013	1360	18.98	585	93.9	38	6.10	623
2014	707	9.86	597	92.99	45	7.01	642
2015	728	10.16	402	90.75	41	9.25	443
2016	377	5.26	256	93.43	18	6.57	274
المجموع	7164	100	4153	93.66	281	6.34	4434

المصدر :الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولاية مسيلة.

من خلال الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن عدد المناصب المستجدة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب شهدت تذبذب في نموها خلال الفترة(2010_2016) فقد ساهمت في خلق 7146 منصب عمل، حيث تمكنت من توفير 966 منصب عمل سنة 2010 ما يشكل نسبة 13.90% لتحقق سنة 2016 ادنى قيمة لها لتصل الى 5.26 % الدولة عن سياسية دعم هذه المؤسسات بعد الأزمة الحاصلة وتراجع أسعار النفط، ولتعرف سنة 2012 أعلى مستوى لها بنسبة 22.57%. كما شهدت المؤسسات المنشأة من طرف الذكور تطورا ايجابيا من الفترة 2010-2013 لتعرف تراجعا في الفترة 2013-2016 ورغم ذلك سجلت مستويات أعلى مقارنة بتعداد المؤسسات لدى الإناث .

الجدول رقم (08): العدد الإجمالي للمناصب العمل المستحدثة حسب الجنس.

السنوات	عدد المناصب ذكور	النسبة	عدد المناصب إناث	النسبة	المجموع
2010	919	92.26	77	7.74	996
2011	1308	95.85	71	5.15	1379
2012	1531	94.68	86	5.32	1617
2013	1290	94.85	70	5.15	1360
2014	661	93.49	46	6.51	707
2015	665	91.34	63	8.66	728
2016	353	93.63	24	6.37	377
المجموع	6727	93.9	437	6.01	7164

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مسيلة.

من خلال الجدول، نلاحظ أن تعداد مناصب العمل المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة عرف تطورا ايجابيا للفترة 2010-2013 في حين شهد تراجعا في الفترة المتبقية

2014–2016 لتعرف المناصب المستحدثة من المؤسسات المنشاة من طرف الذكور أعلى نسبة مقارنة بالإناث على اعتبار أن أغلبية المؤسسات المستحدثة من طرف الإناث تنشط في الصناعات التقليدية ولا تتطلب يد عاملة كثيفة .

2. الحصيلة الإجمالية للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات: من أجل معرفة ما مدى تأثير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوازن في ولاية مسيلة سوف نعرض من خلال هذا المؤشر توزيع هذه الاخيرة على قطاعات النشاط بالولاية :

الجدول رقم (09): تطور الحصيلة الإجمالية للقطاعات بولاية المسيلة خلال الفترة (2010–2016)

السنوات	الصناعات التقليدية	الصناعة	خدمات	اشغال عمومية	فلاحة	المجموع
2010	34	34	299	17	17	401
2011	30	34	588	37	30	719
2012	38	76	1147	50	49	1360
2013	42	95	382	30	74	623
2014	58	69	307	34	174	642
2015	40	72	149	22	160	443
2016	26	33	730	19	123	274

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وكالة دعم الشباب لولاية المسيلة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- أهم القطاعات التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة هي: الصناعات التقليدية، الفلاحة والأشغال العمومية، قطاع الخدمات والصناعة؛
- يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات المستحدثة ويليه قطاع الصناعة والأشغال العمومية وفي المرتبة الأخيرة الصناعات التقليدية والفلاحة؛
- عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات تراجعا كبيرا في الفترة 2013–2016 مقارنة مع الفترة 2010–2012 نظرا لغلق التمويل على هذا النشاط بولاية المسيلة؛
- شهد قطاع الفلاحة تطورا ملحوظا في الفترة 2013–2016 مقارنة بالفترة 2010–2012 نظرا لتوجهات الدولة لدعم هذا النشاط وخاصة أن ولاية مسيلة تمتلك مقومات فلاحية كبيرة؛

3.مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية المتاحة: إن التنمية المحلية تعتمد على استغلال الموارد المحلية وفي هذا الخصوص تمتلك ولاية مسيلة العديد من الامكانيات الاقتصادية للممكن استغلالها في خدمة التنمية، كالسياحة والعقار الصناعي. مما تساهم في تحقيق التنمية الاقليمية حيث تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية للولاية، باعتبار ان المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف تتسم بالمرونة في

التوطن والتنقل بين مختلف مناطق بلدياتها ، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى[8].

4. مساهمتها في زيادة الإيرادات الجبائية: تساهم هذه المشاريع في توفير ايرادات جبائية تساهم في تدعيم ميزانية البلديات والتي بها يتم تخصيص مبالغ أكبر لقسم التجهيز والاستثمار من أجل انشاء المشاريع أخرى في شتى المجالات بما يخدم تنمية المنطقة، والجدول التالي يوضح الايرادات الجبائية على مستوى ولاية مسيلة :

الجدول رقم(10): الايرادات الجبائية بولاية مسيلة خلال الفترة 2010-2014. **الوحدة 10 ^{2} دج**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الايرادات الجبائية	1422738	1443757	1519284	1605581	1693060

المصدر : نشرية مديرية الضرائب لولاية مسيلة، 2019، على الموقع الالكتروني المطلع عليه في 2019/11/11.

https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/population_fiscale_ar.pdf

خاتـمة:

تبين لنا من خلال البحث أن موضوع تمويل الوكالة الوطنية للتشغيل في تمويل المشاريع المحلية يعتبر من أهم التمويلات المحلية، وذلك لاهتمامه بالجانب القاعدي المحلي، واعتماده على مبدأ الاستثمار المحلي لجهود الافراد والمواطنين والكشف عن المشاكل التي تعاني منها مناطقهم و ايجاد لها حلول مناسبة بغية تحقيق التنمية الشاملة وزيادة معدلاتها، وفي الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية للتشغيل رأينا كيف ساهمت بشكل ملحوظ في رفع معدلات التنمية المحلية ودفع عجلتها إلى الأمام، وذلك من خلال تمويل مشاريع متنوعة عبرة بلديات الولاية للشباب العاطل عن العمل، ومن هنا يمكن القول أن الهيئات والتنظيمات المحلية في اقليم الولاية خاصة والدولة عامة تقاس بمدى امكانية تحقيق التنمية المحلية وأهدافها، واعتمادها الذاتي على استغلال الموارد المحلية بأكبر درجة ممكنة.

النتائج:

- ✓ تحتل المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل مكانة جوهرية في تنشيط الاقتصاد والتجاري المحلي، والمحافظة على الموارد المتاحة باستغلال عمالتها المحلية؛
- ✓ تساهم المشروعات المحلية في دفع عجلة التنمية من خلال بروزها في مجال التشغيل اليد العاملة لمختلفة للمستويات؛
- ✓ يتجلى دور المشاريع الممولة في زيادة التمويل المحلي من خلال مساهمتها في القيمة المضافة والناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن دورها في بروزها للمبادلات الخارجية بعد التغطية المحلية للإقليم؛
- ✓ يبقى لدور الوكالة الوطنية للتشغيل مورد توفير الموارد المالية التي تساعد في تحسين وتطوير المجالات المختلفة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفلاحية والسياحية والبيئية حسب كل منطقة؛

التوصيات:

- ✓ تعتبر الموارد المحلية والمشاركة الأفرادها ضرورة حتمية لابد منها لانجاز مشاريع تساهم في التنمية المحلية؛
- ✓ تأسيس بنك للمعلومات يوفر قاعدة من البيانات لكل ما يتعلق بتأسيس وإنشاء هذه المشاريع حيث يمكن تغذيتها بشكل مستمر بفرص الأعمال الجديدة والتشريعات والمستجدات مما يسمح للمستثمر للتعرف أكثر على قضايا التنمية؛
- ✓ تقديم تسهيلات من الجماعات المحلية للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار المحلي، بتحديد الإجراءات المالية والإدارية من خلال توصيف دقيق للمهام والصلاحيات بتجسيده على أرض الواقع؛
- ✓ ضرورة خلق آليات تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة على تسديد الأقساط كمساعدتهم في شراء منتجاتهم لضمان استمرارية مشاريعهم؛
- ✓ إنشاء مراكز لتنميتها بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية؛
- ✓ توفير نظام جبائي يكون محفزا وفعالا يساعد على توفير محيط استثماري ملائم؛
- ✓ انشاء مشاريع تجهيزية ذات طابع اقتصادي من أجل تشجيع زيادة استقطاب الاستثمارات المحلية والتي تمكن الجماعات المحلية بتوفير تمويل يساعدها من تحسين مستوياتها في جميع الميادين.
- ✓ العمل على تشجيع الإنتاج المنزلي الأسري وخاصة عند إنتشار الأمراض المعدية مثل كوفيد 19 المستجد.

المصادر والمراجع:

---

[1] رابح خوني، رقية حساني،" **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**"، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص:24–25. بتصرف

[2] المادة 05 قانون رقم 02/17 مؤرخ في 2017/01/10 يتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 02، ص:05.

[3] المواد، 8–9–10، المرجع السابق، ص:06.

[4] المادة 15 المرجع السابق، ص:06.

[5] *Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement* ***Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2017n⁰ 30,*** *p :7-10*

[6] خالد قاشي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013**، مجلة" الأبحاث الاقتصادية "لجامعة البليدة 2، العدد الثاني عشر، جوان 2015، ص 23.

[7] *http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes;* vue le : 05/11/2019

[8] شريف غياط، محي الدين مكاحلية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتفعيل التنمية المحلية، ولاية تبسة نموذجا**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد 37، 2015، ص:312.